الأمم المتحدة E/2019/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 May 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ٢٠١٩

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير استعراض عام للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

100619 030619 19-07920 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

موجز

في منطقة لا تزال تعاني من عدم الاستقرار والنزاعات على نطاق واسع، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بثبات الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى إقامة منطقة عربية تنعم بمزيد من الاستقرار والازدهار. ولا تزال اللجنة ملتزمة أكثر من أي وقت مضى ببناء مستقبل أكثر للمنطقة العربية، حيث ''لا يترك أي أحد خلف الركب''.

ولا تزال اللجنة شريكا موثوقا به للدول الأعضاء في المنطقة في النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت إطارها الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ استنادا إلى ثلاث أولويات رئيسية هي: التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتكامل الإقليمي. ويسلط هذا التقرير الضوء العمل الذي اضطلعت به اللجنة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية الإقليمية.

أولا – مقدمة

١ – في منطقة لا تزال تعاني من عدم الاستقرار والنزاعات على نطاق واسع، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بثبات الجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى إقامة منطقة عربية تنعم بمزيد من الاستقرار والازدهار. ولا تزال اللجنة ملتزمة أكثر من أي وقت مضى ببناء مستقبل أكثر إشراقا للمنطقة العربية، حيث ”لا يترك أي أحد خلف الركب“.

٢ – إن الإطار الاستراتيجي للجنة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، المتوائم بشكلٍ وثيق مع دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يستند إلى ثلاث ركائز تعكس أولويات عملها الرئيسية وهي: التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتكامل الإقليمي. ويسلط هذا التقرير الضوء على العمل الذي اضطلعت به الإسكوا في هذه المجالات الإقليمية الثلاثة ذات الأولوية.

٣ – وقد أُحرز تقدم في عام ٢٠١٨ فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ففي حزيران/يونيه، جمعت الدورة الوزارية الثلاثون للإسكوا الحضور الأوسع نطاقا والأرفع مستوى في التاريخ الحديث للجنة. وجدد القادة من جميع أنحاء المنطقة التزامهم بخطة عام ٢٠٣٠، واعتمدوا توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

٤ – واللجنة على قناعة بأن الجهات التي تستفيد أكثر من غيرها من الآثار الإيجابية للتكنولوجيا هي أكثر فئات السكان تهميشاً. فبالنسبة لسكان المناطق الريفية والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن للتكنولوجيا، عندما تُسخر بشكل مناسب، أن تؤدي دورًا مهمًا في تحقيق المساواة، وبالتالي فتح مسارات جديدة نحو الإدماج والسلامة والتمكين وتيسير الوصول.

٥ – وفي منطقة معرضة للأزمات، ترى الإسكوا أن التكنولوجيا النقالة تؤدي دوراً أساسياً في الإنذار المبكر والاستجابة، في حين أصبحت المعلومات الجغرافية المكانية عنصراً حاسماً في التدخلات الإنسانية. فمن مصادر الطاقة المتجددة إلى عمليات جمع وتحليل البيانات التي ما فتئت تزداد تطوّرا، ومن الحكومة الذكية وتحسين تقديم الخدمات إلى أشكال أكثر عمقًا وجدوى من المشاركة السياسية، أصبحت وتيرة الابتكار التكنولوجي تفوق حتما قدرة الحكومات على تنظيمه.

٦ – وتعمل اللجنة على مواكبة تلك التطورات التكنولوجية السريعة. وقد اعتمدت نظرة شاملة للإصلاح تستمد قوتها من التعاون مع الكيانات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم إصلاحها حديثاً، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٧ – وسوف تعتمد اللجنة تكنولوجيات جديدة وستأخذ بالابتكار لتنفيذ رؤيتها وتحسين أساليب عملها. وسيكون الهدف هو تقديم خدمات أكثر أهمية إلى المنطقة العربية وشعوبها، لمساعدتهم في بناء مجتمعات ريادة الأعمال والمعرفة، والانتقال نحو الثورة الصناعية الرابعة، والمضي قدمًا بثقة في مساراتهم الإنمائية.

٨ – وقد اكتسب التمويل من أجل التنمية أهمية متزايدة مع اصطفاف المجتمع الدولي وراء المبادرات الرئيسية الرامية إلى تشجيع تعبئة الموارد، معتبراً هذا التمويل وسيلة أساسية للتنفيذ في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الإسكوا منتدى رفيع المستوى بشأن التمويل من أجل

التنمية، استكشف المشاركون خلاله الموارد المحتملة غير المستغلة في المنطقة وخارجها، مما يبرز الحاجة إلى عمل جماعي إقليمي للاستفادة منها.

٩ - وأكد العديد من الدول الأعضاء في الإسكوا التزامه بخطة عام ٢٠٣٠ في إطار تقديم استعراضاته الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٨، واجتمع كبار المسؤولين في بيروت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ خلال المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة، مظهرين نفس المستوى من التفاني على الصعيد الإقليمي.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، خلف اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية صدى كبيراً، مما يعكس أهمية الحوار الإقليمي كنقطة انطلاق نحو التوصل إلى توافق عالمي في الآراء. وكان عمل الإسكوا في جميع أنحاء المنطقة، من تقديم الخدمات الاستشارية التقنية إلى عقد المنتديات الإقليمية لتبادل المعارف، ضروريًا للفت الانتباه إلى قضايا الهجرة البالغة الأهمية بالنسبة للمنطقة، ولكفالة أن يتم التطرق لهذه الشواغل بالشكل الملائم في المداولات التي تمخض عنها الاتفاق العالمي.

١١ - وتتمثل رؤية اللجنة في إشراك الشباب في الإصلاحات الرامية إلى تنشيط الإسكوا وتحديث أساليب عملها وزيادة فعاليتها وكفاءتها لجعلها قادرة على تحقيق الغرض المنشود. كما تسعى اللجنة إلى أن تكون مؤسسة حديثة ومرنة وشابة ومتجددة. وفي إطار الجهود المبذولة لتقريب عمل الإسكوا من شباب المنطقة، رحبت اللجنة بوفد موسع من الطلاب في إطار مؤتمر نموذج الإسكوا الثالث. وعكست المناقشات الحماسية التي شهدها المؤتمر ووثيقته الختامية التزام الشباب في المنطقة بمعالجة تحديات التنمية المستدامة.

لمحة موجزة عن اللجنة

١٢ - تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وهي توفر وجوداً إقليميًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٨ دولة عضو، وتشكل منبرا للبلدان العربية على الساحة العالمية. فدولها الأعضاء تتشارك في تراث ثقافي وتاريخي ولغوي، وتواجه تحديات وفرص إنمائية مشتركة. ويمكن التعامل مع هذه التحديات بفعالية أكبر من خلال العمل الجماعي والمنسق الذي يعزز بعضه بعضاً.

طريقة عمل اللجنة

١٣ - تستفيد اللجنة من صلاحيتها المتعلقة بالدعوة إلى الاجتماعات لتشجيع الحوار وتبادل المعارف على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بغية تعزيز التعاون الأقاليمي والشراكات الحيوية فيما بين بلدان الجنوب (يرد عدد من الأنشطة المضطلع بها عام ٢٠١٨ في مرفق هذا التقرير). ويعد تنفيذ أطر السياسات العالمية، وعلى رأسها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة، من بين الأولويات العليا للإسكوا في المنطقة.

١٤ - وتربط اللجنة المعرفة الإنمائية بالسياسة من خلال البحث والتحليل. ومن خلال الجمع بين صانعي السياسات والباحثين والخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين عن طريق صلاحيتها المتعلقة بالدعوة إلى

الاجتماعات، وتحويل المعرفة الإنمائية إلى حوار بناء وإجراءات متضافرة، تؤدي الإسكوا أربعة أدوار أساسية في المنطقة:

(أ) **إسماع الصوت** – بوصفها منبرا إقليميا للتداول والتنسيق وبناء التوافق وأنشطة الدعوة؛

(ب) **مركز للفكر** – بوصفها مصدرا للبحوث الابتكارية، إذ تدعم جمع وتحليل البيانات ذات النوعية الجيدة من أجل صنع السياسات الاستشرافية المستندة إلى الأدلة؛

(ج) **المستشار** – بوصفها مزوداً للخدمات في مجال بناء القدرات والاستشارات التقنية على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، مما يؤدي إلى تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى اعتماد المعايير والسياسات؛

(د) **تقديم الدعم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ أهدافها** – بوصفها شريكاً للدول الأعضاء في المنطقة العربية في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا – النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة

١٥ – قطعت اللجنة خطوات كبيرة في متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الإجراءات التالية: مواءمة هيكل المنظمة مع السمات التحويلية لخطة عام ٢٠٣٠؛ وإعادة ضبط أو تحديث الميزنة والإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك مؤشرات الأداء؛ ووضع استراتيجيات أو خطط أو برامج عمل خاصة بأهداف التنمية المستدامة.

١٦ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عرضت الإسكوا على دولها الأعضاء استراتيجية شاملة بشأن الكيفية التي ستقدم بها الدعم إليها في الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستكملت هذه الاستراتيجية بإعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، الذي اعتمد في الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للجنة في عام ٢٠١٦. وقد وضع إعلان الدوحة خريطة طريق إقليمية لتنفيذ هذه الأهداف؛ وفي الإعلان، طلبت الدول الأعضاء من الإسكوا القيام بدور أكثر نشاطًا في بناء قدرات الدول الأعضاء على إدماج التخطيط الإنمائي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٧ – ومنذ ذلك الحين، أنتجت الإسكوا أكثر من ٣٥٠ منتجًا معرفيًا، بما في ذلك الأدوات السياساتية والمبادئ التوجيهية والمنهجيات والوحدات التدريبية، التي كان لها أثر على عملية صنع السياسات في المنطقة العربية وخارجها.

١٨ – والعملاء الأساسيون لهذه المنتجات هم من صانعي السياسات. كما يجري إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل متزايد كشركاء في عملية التنمية. وتقوم اللجنة بتعبئة هذه الجهات الفاعلة من خلال صلاحيتها المتعلقة بالدعوة إلى الاجتماعات.

١٩ – واستنادا إلى الجهود المذكورة أعلاه، وضعت الإسكوا إطارها الاستراتيجي لتشكيل برنامج عملها. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يستند هذا الإطار الاستراتيجي إلى ثلاث أولويات رئيسية هي: التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتكامل الإقليمي. وسترد في كل فرع لاحق تفاصيل العمل الذي اضطلعت به الإسكوا للنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية الإقليمية.

ألف – التنمية المستدامة

٢٠ – يركز عمل اللجنة في مجال التنمية المستدامة على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، على النحو الوارد بمزيد من التفصيل أدناه.

١ – الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

٢١ – طوال عام ٢٠١٨، واصلت الإسكوا تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المتمحور حول أهداف التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والموارد المائية والغذاء والبيئة. وتعمل اللجنة على تعزيز الحوار في مجال السياسات المتعددة القطاعات بشأن قضايا التنمية المستدامة على أساس تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، وكفالة الاتساق عبر القطاعات، وتعزيز بناء المؤسسات، وتقديم التوصيات بشأن السياسات، ومناصرة التكنولوجيا الخضراء. وقد وضعت اللجنة آليات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وهي تجري بانتظام تقييمات للأثر ولقابلية التضرر. كما تبحث في القضايا الاجتماعية الاقتصادية والبيئية ذات الصلة للاسترشاد بها في صنع السياسات ودعم الدول الأعضاء في المفاوضات.

الطاقة

٢٢ – في آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت الإسكوا وجامعة الدول العربية الاجتماع التحضيري العربي بشأن القضايا المتصلة بالطاقة في بيروت. وقد مهد الاجتماع الطريق نحو المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٨، الذي عُقد أيضا في بيروت، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وشكل مناسبة لمواءمة التوقعات الإقليمية بشأن الطاقة. واتفق المشاركون على الأولويات الرئيسية التالية: الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة، وتحسين إدارة الموارد، والحد من الاعتماد الهائل على الوقود الأحفوري.

٢٣ – وأصدرت اللجنة دراسة حول تقييم إمكانات تصنيع الطاقة المتجددة في المنطقة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وحددت الثغرات والحواجز التي تتخلل القطاع وأصدرت توصيات في مجال السياسة العامة لتعزيز هذا التصنيع.

٢٤ – وبالتعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، عقدت الإسكوا أيضا الاجتماع التنسيقي الأول للمبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق في المناطق الريفية في المنطقة العربية، في بيروت يومي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتهدف المبادرة إلى تحسين سبل المعيشة والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في المجتمعات الريفية العربية من خلال تشجيع الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة صغيرة النطاق الموجهة إلى الأنشطة الإنتاجية. وقد ركزت المبادرة في البداية على الأردن وتونس ولبنان والمغرب، على أن يتم توسيع نطاق المبادرة وتبادل الخبرات لتشمل جميع أنحاء المنطقة.

الأمن الغذائي

٢٥ – يعتبر قياس الأمن الغذائي أمرا معقدا وضروريا في نفس الوقت لمساعدة المجتمعات المحلية في المنطقة العربية على تعزيز قدرتها على مقاومة تغير المناخ، والتحكم في استنزاف الموارد الطبيعية، والتحول نحو حفظ النظام الإيكولوجي الأرضي، واعتماد أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

٢٦ - ووضعت الإسكوا سلسلة من صحائف الوقائع القطرية بشأن الأمن الغذائي في المنطقة العربية توفر لمحة عامة عن الأمن الغذائي في ٢٢ بلدا عربيا. وتغطي المؤشرات والنتائج الرئيسية المتصلة بالأبعاد الأربعة للأمن الغذائي.

٢ - التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

٢٧ - في عام ٢٠١٨، وضعت الإسكوا إطارا شاملا لفهم المسائل المتصلة بالأمن المائي في المنطقة العربية، مع مراعاة القيود النُظمية الإقليمية. ويشدد الإطار على المكانة المحورية للمياه في ركائز التنمية المستدامة الثلاث ويؤكد على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يسمح بتمكين الأشخاص الأكثر ضعفا من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الإطار ١

اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف لعام ٢٠١٨: خيارات ذكية للحفاظ على أرضنا

نُظم اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف لعام ٢٠١٨ (١٧ حزيران/يونيه) في إطار موضوع ''للأرض قيمة حقيقية - استثمرها''. وقد أجرت اللجنة حملة توعية بشأن فقدان الأراضي، وأهمية تنشيط سبل العيش من خلال الاستهلاك الحكيم وخيارات المنتجات، بما في ذلك من خلال إصدار منشور عن ''الخيارات الذكية للمحافظة على الأرض''. وفي منطقة متضررة بشدة من النضوب والتدهور السريعين لمواردها الشحيحة، تمس الحاجة إلى اعتماد أنماط استهلاك مسؤول. ومن خلال الاستهلاك الذكي والتسوق الذكي والقرارات الذكية، يمكن المساعدة في تحسين موارد الأراضي من خلال زيادة الكفاءة، مما يعني زيادة نسبة الأشخاص الحاصلين على الطعام لكل وحدة من الأراضي ومن خلال تقليل إنتاج النفايات أو زيادة إنتاج نفايات سريعة التحلّل كنسبة من جميع النفايات المنتجة.

٢٨ - ونظمت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الحكومية للأرصاد الجوية في إسبانيا، حلقة عمل إقليمية حول العواصف الرملية والغبارية، عُقدت في القاهرة، في شباط/فبراير ٢٠١٨. وعزز المشاركون من دوائر الأرصاد الجوية من جميع أنحاء المنطقة قدراتهم التشغيلية والبحثية على تحليل العواصف الرملية والغبارية والتنبؤ بها والاستعداد لها، بما في ذلك من خلال عمليات الرصد البري والرصد بالسواتل ونمذجة العواصف والتنبؤ بها وتصنيف الغبار. وقد ناقش المشاركون الآثار المتعددة الأبعاد للعواصف الرملية والغبارية، والفرص المتاحة لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي في هذا المجال.

٢٩ - وعقدت حلقة العمل مباشرة بعد اجتماعٍ للمنتدى العربي لتوقعات المناخ تناول الجوانب المؤسسية والمالية والتقنية لتوقعات المناخ واتخذ قرارات وتوصيات ستُقدَّم إلى اللجنة الدائمة للأرصاد الجوية في جامعة الدول العربية. وأُنشئ موقع إلكتروني مخصص للمنتدى في إطار جهود المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية. وقد أنشئ مركز إقليمي للمعرفة يعزز الوصول على نطاق واسع إلى نتائج تقييم المبادرة الإقليمية وإلى مجموعات البيانات ذات الصلة من أجل تسهيل التعاون والحوار بشأن القضايا المتعلقة بتغير المناخ وموارد المياه في المنطقة العربية.

الإطار ٢

المركز العربي لسياسات تغير المناخ

في الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا، رحبت الدول الأعضاء بإنشاء المركز العربي لسياسات تغير المناخ الذي سيركز على خمس ركائز للعمل: تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لعدة قطاعات؛ وبناء القدرات من خلال التعزيز المؤسسي وصنع السياسات؛ وتعزيز المنصات الإقليمية للتبادل والتنسيق وبناء التوافق؛ وتشجيع الاستجابات المتكاملة للتحديات ذات الصلة بالمناخ وإدارتها؛ وتوفير الوصول إلى منتجات المعرفة والبيانات والمعلومات الإقليمية من خلال مركز المعرفة الإقليمي.

والمركزُ هو الأول من نوعه في المنطقة. وهو يعتمد على العمل المنجز بموجب المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية ويعمل على توسيعه. ويشمل الشركاء: جامعة الدول العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد المياه والبيئة والصحة التابع لجامعة الأمم المتحدة، ومشروع التكيف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والطاقة المستدامة للجميع، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي التابعة للوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

٣٠ - واستجابة لطلب من وزارات الزراعة والمياه والبيئة، عقدت الإسكوا حلقات عمل إقليمية ووطنية لبناء القدرات، مستفيدة من المعرفة الإقليمية الجديدة لدعم الدول الأعضاء في تقييماتها لتأثيرات تغير المناخ. وعُقدت حلقة العمل الإقليمية العاشرة لتنمية القدرات في مجال المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ لفائدة الدول العربية في مدينة الكويت في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وركزت الأهداف الرئيسية لحلقة العمل على تنفيذ بنود اتفاق باريس في المنطقة العربية، وتأثير تغير المناخ على الزراعة وتنمية قدرات المسؤولين العرب في مجال المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ بشأن القضايا الجديدة والناشئة.

٣١ - واستنادا إلى قاعدة المعارف العلمية المجمعة في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية، استضافت الإسكوا اجتماعا إقليميا في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لإشراك الدول العربية في قضايا تغير المناخ، بحيث يتم إعداد المسؤولين الشباب للمفاوضات العالمية المتعلقة بالمناخ، وإتاحة الفرصة لصناديق المناخ لتعمل مع نظيراتها العربية. وقد جاء هذا الاجتماع مباشرة قبل الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في كاتوفيتشي، بولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقدمت اللجنة إحاطة للمشاركين عن حالة المفاوضات، وعرضت السيناريوهات المحتملة، وسهلت المناقشات بشأن النتائج المرجوة، والصعوبات، والخطوط الحمراء، والروابط من أجل تعزيز استعدادات مندوبي الدول الأعضاء.

٣٢ - وسلطت حكومة العراق الضوء على دعم الإسكوا بشأن مسائل تغير المناخ باعتباره عاملا رئيسيا في حصولها في عام ٢٠١٨ على مشروع بقيمة ١٠ ملايين دولار من صندوق التكيف. وقد أقر

السودان بالدور الحاسم للجنة في مساعدته في الحصول على تمويل لبرنامج الاستعداد من الصندوق الأخضر للمناخ.

باء - العدالة الاجتماعية

٣٣ - يركز عمل الإسكوا في مجال العدالة الاجتماعية على تحقيق تنمية اجتماعية عادلة وشاملة وتشاركية تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠. وتتجلى مجالات النشاط الثلاثة الرئيسية في الإدماج والمشاركة، والسكان والتنمية البشرية، والنزاع والاحتلال.

١ - الإدماج والمشاركة

٣٤ - في عام ٢٠١٨، نشرت الإسكوا دراسات وتقارير هامة عن الحماية الاجتماعية، والأشخاص ذوي الإعاقة والهجرة الدولية. وقد استُكملت هذه الدراسات بأدوات بناء القدرات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية والحوكمة وتعزيز الحوار بشأن السياسات الاجتماعية، والمتمثلة في الإدماج الاجتماعي ورفاهية السكان وتأثير القضايا المتعلقة بالنزاع على العدالة الاجتماعية.

٣٥ - ويتمثل الاندماج الاجتماعي في تمكين الناس من إعمال حقوقهم المدنية والسياسية وتشجيعهم على المشاركة في صياغة القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتشير البحوث والتحليلات التي أجرتها الإسكوا إلى غياب التمكين والمشاركة بين الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى اللجنة جاهدة لضمان إسماع أصواتهم وحكاياتهم لتسترشد بها الحكومات فيما تأخذ به من نُهج إزاء الإدماج والمشاركة.

٣٦ - وتُظهر الحكومات العربية التزاما متزايدا بعدم ترك أي أحد خلف الركب: إذ يجري توسيع نطاق الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتوحيدهما، بينما تُستبدل الإعانات الشاملة تدريجيا بالمساعدة الاجتماعية المحددة الأهداف. وترصد اللجنة عن كثب هذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات التي تطبقها الدول الأعضاء في أنظمة الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

٣٧ - وتسجل في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة معدلات منخفضة نحو الأمية والتعليم والنشاط الاقتصادي. وتعاني الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في المناطق الريفية من حرمان شديد. وبدعم من الإسكوا، فإن حكومات المنطقة تحرز تقدما في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٨ - وتواصل اللجنة دعم عمل فريق الخبراء لما بين الدورات المعني بالإعاقة الذي أنشأته في عام ٢٠١٧. وتشارك كل دولة عضو في المنطقة تقريبا مشاركة نشطة في الفريق، إذ تتبادل المعارف حول التعاون بين بلدان المنطقة والتعاون الأقاليمي. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، اجتمع صانعو السياسات في المملكة العربية السعودية لاستعراض التقدم المحرز في التحول من ''النموذج الطبي'' إلى ''النموذج الاجتماعي'' في تقييم الإعاقة، باستخدام نهج قائم على الحقوق وأداة تصنيف وضعتها منظمة الصحة العالمية.

٣٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقدت الإسكوا أول اجتماع مشترك بين الخبراء الإحصائيين وصانعي السياسات من الدول العربية لمناقشة تحسين جمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ووضع إطار لمؤشرات الإعاقة في المنطقة العربية. وقد استعرض المشاركون أفضل الممارسات والمنهجيات

العالمية في جمع البيانات واستكشفوا استخدام مصادر إضافية للبيانات لاستكمال بيانات الدراسات الاستقصائية وتعدادات السكان التي تجمعها المكاتب الإحصائية الوطنية. ومن خلال فريق الخبراء لما بين الدورات المعني بالإعاقة، علِم العراق باستعراض الأردن الناجح لقانونه المتعلق بالإعاقة، وطلب بعد ذلك الحصول على الدعم في إجراء استعراض من هذا القبيل في العراق، وهو ما يسّرته الإسكوا.

٤٠ - ويقوّض الفقر فرص المنطقة العربية في تحقيق التنمية والسلام والاستقرار. فعلى مدى العقدين الماضيين، فشل النمو الاقتصادي في الحد من الفقر أو البطالة بالمستوى المتوقع، كما أن مستويات التفاوت ظلت إما تُراوح مكانها أو شهدت زيادة. وتشمل التحديات التي تواجه الحد من الفقر على المستوى الوطني فجوات في فهم الفقر (المظاهر والأسباب)، وفي تصميم السياسات والبرامج، وفي الحوكمة. وعلاوة على ذلك، لا تزال الميزانيات العامة في جميع أنحاء المنطقة تتعرض للضغط. وفي بعض الحالات، أدت السياسات المالية السيئة التصميم إلى تأجيج التوتر الاجتماعي، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب على مزيد من الإنفاق لتخفيف البطالة والفقر وعدم المساواة.

٤١ - وفي هذا السياق، وبهدف تقديم الدعم لإعمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٥ و ٨ و ١٠، تدعم الإسكوا الدول الأعضاء من خلال إرشاد وتعزيز وضع أطر عالمية وإقليمية للقضاء على الفقر. ويشمل العمل تحسين المنهجية العربية الحديثة والمبتكرة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد التي وُضعت بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ودراسة تطور الفقر متعدد الأبعاد مع مرور الوقت.

٤٢ - وتعمل اللجنة، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، على تطوير الأدوات اللازمة لإدماج أهداف الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الخطط والميزانيات الوطنية، بالإضافة إلى توفير التعاون التقني والتدريب المباشر لفائدة الدول الأعضاء. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، دربت الإسكوا وشركاؤها أكثر من ٢٠٠ مسؤول حكومي على استخدام الأدوات التحليلية والسياساتية المتصلة بالفقر المتعدد الأبعاد.

٤٣ - وتعمل اللجنة أيضا على استكشاف الصلات بين العمالة والإنتاجية الاقتصادية من خلال إعداد الموجزات القطرية المتعلقة بالعمالة واستعراض أسواق العمل والإنتاجية لتقديم التوجيه في مجال السياسات لخدمة خطة ٢٠٣٠. وتحفز الموجزات النقاش السياساتي بشأن كيفية تحقيق العمالة المنتجة والشاملة للجميع، مع التركيز على العمالة في القطاع الخاص والإنتاجية والشمول. ومن أجل مساعدة الحكومات على تصميم سياسات أفضل ترتقي بمستوى الرفاه الفردي من خلال خلق فرص العمل، توفر الإسكوا بحوثا على المستوى القطري وعلى مستوى الشركات بشأن تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل والإنتاجية ومواءمة المهارات مع العمل. وتقدم اللجنة أيضا المساعدة التقنية للدول الأعضاء بشأن شمول العمالة، وتعزيز تنمية القطاع الخاص مع التركيز على الشركات التي توظف عددا أكبر من الشباب والنساء.

٢ - السكان والتنمية البشرية

٤٤ - أدت معدلات النمو السكاني والخصوبة المرتفعة، في المنطقة العربية، إلى حدوث طفرة شبابية وارتفاع معدل التحضر. وفي الوقت نفسه، تشهد الشيخوخة تحولا مهما، إذ يزداد باطراد عدد كبار السن وحصتهم في المجتمع في جميع أنحاء المنطقة. وبالنظر إلى أنظمة الحماية الاجتماعية الضعيفة نسبيا وغير الشاملة التي تجعل العديد من كبار السن عرضة للفقر والمرض والعزلة، فإن لزيادة نسبة كبار السن بالنسبة إلى الفئات العمرية الأخرى تداعيات اجتماعية واقتصادية مهمة.

٤٥ - وتواصل الهجرة الواسعة الانتشار تشكيل ديناميات السكان في المنطقة. فهي تضم حوالي ٣٨ مليون مهاجر؛ وفي جميع أنحاء العالم، هناك حوالي ٢٩ مليون مهاجر ينتمون إلى المنطقة العربية، وقد هاجر ما يقارب نصفهم ضمن المنطقة.

٤٦ - كما أن الطبيعة المعقدة للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحرك أنماط الهجرة تجعل منها مجالا ذا أولوية للعمل الوطني والتعاون الإقليمي. ويمثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمد في مراكش، المغرب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، معلماً غير مسبوق في التعاون العالمي من أجل إنشاء إطار مشترك للهجرة. ويسعى الاتفاق العالمي للهجرة، الذي يعد اتفاقا غير ملزم، إلى تحسين إدارة الهجرة ومعالجة التحديات والفرص المرتبطة بها، بما في ذلك مساهمتها في التنمية المستدامة.

٤٧ - وقد أشركت اللجنة دولها الأعضاء في مشاورات إقليمية أدت إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة. وبالشراكة مع ١٤ كيانا في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية، إلى جانب جامعة الدول العربية، نظمت الإسكوا حلقة عمل لبناء القدرات بشأن الهجرة والتنمية المستدامة عُقدت في القاهرة يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وقد اجتمع صناع السياسات من المستوى المتوسط من ١٣ دولة عربية، إلى جانب خبراء وممثلي هيئات منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز القدرات الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٠-٧ المتعلق بالهجرة.

٤٨ - وخلال المؤتمر الذي عُقد في مراكش، شاركت الإسكوا في المناقشة العامة، وشاركت، مع نظيراتها من اللجان الإقليمية، في تنظيم حدث جانبي لتقديم وجهات نظر إقليمية حول الاتفاق العالمي. وقد أسهم هذا الحدث الجانبي في زيادة وعي الدول الأعضاء بالآليات الإقليمية للتنفيذ والمتابعة والاستعراض التي من شأنها أن تضمن التعاون المنسق لتحقيق أهداف الاتفاق. وقد أدلت اللجنة ببيان عرضت من خلاله الأولويات والتحديات الإقليمية وسلطت الضوء على إمكانات مساهمة الهجرة في التنمية.

٤٩ - وتساعد اللجنة دولها الأعضاء على تعبئة الموارد والخبرات والشراكات اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

الإطار ٣

المؤتمر الإقليمي العربي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة ٢٠١٣ (بيروت، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)

شاركت اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية في قيادة الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لإعلان القاهرة بشأن تحديات التنمية والديناميات السكانية في منطقة عربية متغيرة. واستعرض ”المؤتمر الإقليمي العربي للسكان والتنمية: خمس سنوات على إعلان القاهرة ٢٠١٣“ التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٣، مع التركيز على أوجه الترابط بين إعلان القاهرة وخطة عام ٢٠٣٠، وسبل المضي قدما. واعتمد قرابة ٢٠٠ مشارك، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين وبرلمانيون وممثلو المجتمع المدني وأكاديميون، مجموعة من الرسائل الرئيسية التي قُدمت إلى لجنة السكان والتنمية وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩.

٥٠ - وبرهنت الدول العربية طوال عام ٢٠١٨ على التزامها المتزايد بإصلاح القوانين على نحو مراعٍ للاعتبارات الجنسانية، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، وهو موضوع تضطلع الإسكوا بدورٍ ريادي في تقديم المشورة في مجال السياسات المتصلة به. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أصبح المغرب سادس دولة عربية تسن قانونا مستقلا (القانون ١٠٣-١٣) بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وفي الشهر التالي، أقرت دولة فلسطين قانونا يلغي الحكم المسمى ''تزوجي مغتصبك'' الذي كان يسمح للمغتصب المزعوم بالإفلات من المقاضاة في حال الزواج من ضحيته.

٥١ - وأصدرت اللجنة موجزا سياساتيا بشأن مفهوم العناية الواجبة وإمكانية تطبيقه على مكافحة العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص. ويحلل الموجز مضمون وتطبيق أوامر الحماية في الدول العربية، ويقدم التوصيات على الصعيدين الوطني والإقليمي تمشيا مع أفضل الممارسات الدولية.

٥٢ - وأسفر استمرار النزاع في المنطقة العربية عن زيادة في زواج الأطفال، على الرغم من الزخم لتجريم تلك الممارسة بصورة رسمية. وفي حالات النزاع، يمثل زواج الأطفال آلية تكيف سلبية بالنسبة للعديد من أسر المشردين واللاجئين نتيجة المخاوف المتعلقة بضعف الشابات والحاجة المالية التي تواجهها هذه الأسر التي قد ترى في المهر تلبية تلك الحاجة. وفي الأجل القصير، يعرّض ذلك للخطر صحة وسلامة الفتيات اللواتي يُمنعن أيضا من الحصول على التعليم. وفي الأجل الطويل، يضعف ذلك الآفاق الصحية والتعليمية وآفاق الحصول على عمل بالنسبة للفتيات، كما يزداد خطر العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال، وتؤدي جميع هذه العناصر إلى إدامة دورة الفقر وانعدام الأمن. وللتوصل إلى فهم أفضل للأثر طويل الأمد على الفتيات وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية ودولهن، اضطلعت الإسكوا بدور في صياغة إطار للمساءلة الإقليمية بشأن إنهاء زواج الأطفال بغية التصدي لهذه الظاهرة بصورة شاملة. وتعكف اللجنة أيضا على وضع نموذج لتقدير التكاليف الناجمة عن زواج الأطفال، لمساعدة الدول على تصميم تدخلات ملموسة.

٥٣ - ويترك العنف ضد المرأة أثرا اقتصاديا كبيرا وطويل الأجل على فرادى النساء وأسرهن ومجتمعهن المحلي ودولتهن. وتقدير تكلفة العنف ضد المرأة هو عملية طويلة الأجل ومتعددة السنوات تسمح للدول بتقييم الأثر الكامل للعنف ضد المرأة على الاقتصاد على مستوى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والدولة. ومن أجل التشجيع على تحسين استجابة الدولة، ما برحت الإسكوا تعمل عن كثب مع كل من والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين لتقدير تكلفة العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الزوجي، بسبب ارتفاع معدل انتشار هذا العنف في المنطقة العربية.

٥٤ - وكانت الجهود جارية في عام ٢٠١٨ لتقدير تكلفة العنف الزوجي في دولة فلسطين، وذلك بقيادة وزارة شؤون المرأة. وتعمل حكومة المملكة العربية السعودية، بدعم من الإسكوا، على تقدير تكلفة العنف الزوجي من خلال مسارين: السعي إلى فهم التكاليف الاقتصادية للعنف على مستوى الأسرة من خلال دراسة استقصائية وطنية، وتقدير تكاليف الخدمات المقدمة لضحايا العنف. وأظهرت حكومة لبنان أيضا اهتماما بالغا بتقدير تكلفة العنف الزوجي. وقدمت اللجنة الدعم إلى حكومة لبنان من خلال إجراء مقابلات واسعة النطاق وشاملة لعدة قطاعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتقديم الخدمات للناجيات والمؤسسات البحثية الرئيسية، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لنوعية وتوافر البيانات الإدارية والإحصائية. وستواصل اللجنة تقديم الدعم للبنان في هذا الصدد من خلال المشاورات الوطنية، ووضع نموذج تنفيذي لتقدير تكاليف العنف والتماس الموارد المالية اللازمة لإنجاز المزيد من البحوث. ويعمل لبنان

حاليا أيضا على وضع استراتيجيته الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٥ - ويعمل العراق أيضا على تقدير تكلفة العنف الزوجي وذلك من خلال عملية تعكس بصورة وثيقة النهج الذي يتبعه لبنان.

الإطار ٤

خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يظهر التزام اللجنة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال أدائها البارز في سياق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وبعد إكمال دورة الإبلاغ الممتدة لخمس سنوات في إطار خطة العمل، اعترفت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بالإسكوا بوصفها الأفضل أداءً في منظومة الأمم المتحدة. فقد حققت الإسكوا، منذ التزامها المبكر بخطة العمل على نطاق المنظومة في عام ٢٠١١، أكبر قدر من التقدم مقارنة بأي من هيئات منظومة الأمم المتحدة وهي تتفوق حاليا في مجالات حيوية تشمل تقييم القدرات وتعزيزها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ووضع نظام لتتبع الموارد المالية يوفر بيانات مصنفة بحسب الجنس.

٣ - النزاع والاحتلال

٥٦ - يعد النزاع والاحتلال من بين أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الإسكوا على طريق تحقيق التنمية. وأدت هذه الأزمات، التي ازدادت تعقيدا بفعل آثار تغير المناخ، إلى أعلى معدلات للتشرد الإقليمي في العالم. وهناك حوالي ٢٩ مليون مشرد و ٥٠ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية ينتمون إلى المنطقة العربية.

٥٧ - وتعمل اللجنة على إنتاج معارف جديدة بشأن النزاع والتنمية البشرية من أجل دعم العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، على سبيل المثال من خلال استخدام البيانات الجزئية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي بصدد وضع إطار لتقييم المخاطر على الصعيد الإقليمي من أجل تزويد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بتحليل منتظم لتفاعل نقاط الضغط في المنطقة العربية.

٥٨ - وأصدرت اللجنة دراسة عن أثر النزاع على التنمية البشرية من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ، تضمن أدلة من المنطقة العربية. وتسلط الدراسة الضوء على العقبات التي تعترض التنمية البشرية في المستقبل، وهي بمثابة دليل تستخدمه الوكالات والجهات المانحة والكيانات الوطنية المكلفة بإعادة الإعمار وإحلال السلام من أجل تحسين توجيه السياسات والتدخلات. ونتيجة لذلك، أقيمت سلسلة من الشراكات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمجلس الدانماركي للاجئين.

٥٩ - ومن خلال التركيز على آثار النزاع على الأفراد أثناء عدد من الفترات الحرجة في الحياة، تقدم الدراسة المتعلقة بأثر النزاع على التنمية البشرية أدلة على آثار التعرض للنزاع في مراحل الرضاعة والطفولة المبكرة والطفولة والانتقال إلى البلوغ. ونظرا لأن أسس النجاح في مراحل الحياة اللاحقة تُبنى في معظمها

في السنوات الأولى، فمن المرجح أن يحمل الأطفال المعرضون للنزاع آثار النزاع طوال حياتهم. وسيترتب على انعدام الأمن الغذائي، وتدهور موارد الأسرة، وانخفاض استثمارات الأسرة في الأطفال، عواقب مدمرة طويلة الأجل على الأطفال في البلدان المنكوبة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة. وفي غياب التدخلات الأساسية الرامية إلى تعزيز الفرص المتاحة للأطفال المتضررين من النزاع، ستتعزز أوجه عدم المساواة. وفي المنطقة العربية، يمثل تأطير حالات النزاع المعقدة ضمن خطة عام ٢٠٣٠ فرصة للقيام بتدخلات لتعزيز التنمية البشرية.

٦٠ - وأجرت الإسكوا أيضا طوال عام ٢٠١٨ تحليلا للثغرات المؤسسية في البلدان العربية التي تواجه أزمات من أجل تيسير التحول الهيكلي نحو تحقيق الانتعاش وتحسين النتائج الإنمائية. ويطور المشروع قدرات القطاع العام من أجل دعم الانتعاش وتحسين النتائج الإنمائية ومنع تجدد النزاع. وانطوى المشروع على سلسلة من نماذج مصممة حسب الاحتياجات لبناء القدرات الوطنية للمسؤولين من العراق واليمن، استنادا إلى مجموعة الأدوات التشخيصية المؤسسية التي تحدد الثغرات الحرجة في الفعالية المؤسسية. وتلقى المحاورون الوطنيون التدريب ثم أكملوا التقييم الذاتي. وبناء على طلب النظراء اليمنيين، ركز تقييم الثغرات على الميزنة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق، وهي قدرات اعتُبرت بالغة الأهمية ومشتركة بين جميع الوزارات.

٦١ - وفي المستقبل القريب، ستواصل الإسكوا توسيع نطاق نشر منهجية تقييم الفجوة لتشمل السودان وليبيا. وتواصل اللجنة أيضا تقديم الدعم التقني لعمليات الحوار الوطني، مثل مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، وترصد الحكم والتنمية المؤسسية في جميع أنحاء المنطقة.

دولة فلسطين

٦٢ - يفرض الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين تحديات فريدة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة مقيد بشدة بقدرة المؤسسات الفلسطينية على توفير خدمات كافية وجيدة لسكانها. ولا يزال الفلسطينيون يعانون من السياسات الإسرائيلية التمييزية المتجسدة بوضوح في تطبيق نظامين قانونيين مختلفين على أساس الجنسية أو الأصل لا غير، والسياسات التمييزية في مجال التخطيط والتنظيم العمراني، فضلا عن القيود المفروضة على التنقل والتي لا تطبق إلا على الفلسطينيين. ويزيد من تعقيد هذه الصورة الاستخدام المفرط للقوة، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي.

٦٣ - واستجابة لذلك، تواصل الإسكوا رصد تكاليف وآثار الاحتلال والإبلاغ عنها، وتقود عملية إعداد المذكرة السنوية للأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

جيم - التكامل الإقليمي

٦٤ - من الأمور الأساسية في ولاية الإسكوا تطوير وتعزيز التكامل الإقليمي: تمتين أوثق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء وشعوبها. وعلى الرغم من القرب الجغرافي والتراث الثقافي المشترك، فإن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان في المنطقة العربية أقل نسبيا من نظيراتها في

مناطق إقليمية أخرى. وتكتسي الفوائد الناتجة عن توسيع نطاق التكامل أهمية رئيسية للنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٥ - وتسعى اللجنة جاهدة إلى تعزيز الاتساق في السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي، وتقوية المؤسسات، بغية تحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي. وفي عام ٢٠١٨، وضعت إطارا مشتركا للكفاءات الوظيفية اللازمة لكبار موظفي الخدمة العامة في المنطقة العربية من منظور خطة عام ٢٠٣٠ والسياسة العامة. ويسهم البرنامج، الذي بدأ تنفيذه في تسعة بلدان، في التنمية المؤسسية، ويركز على تعزيز مجموعات المهارات اللازم توفرها لدى موظفي الخدمة المدنية في الوزارات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأسفرت سلسلة من حلقات العمل والمشاركة المستمرة من خلال فريق دائم من الخبراء عن خريطة طريق للفترة حتى عام ٢٠٢٢، ستعرض في القاهرة في عام ٢٠١٩. وسيتبع ذلك أيضا نموذج تدريبي بشأن الكفاءات الوظيفية.

٦٦ - وعلى الرغم من أن معظم البلدان في المنطقة لديها آليات للتخطيط الوطني، بما في ذلك وزارات مكرسة للتخطيط، يواجه العديد من الوزارات قيودا منها الجمود الهيكلي والافتقار إلى الموارد. وتدعم اللجنة دولها الأعضاء باتباع نهج استراتيجي مصمم خصيصا للمنطقة ومتكامل واستراتيجي إزاء تخطيط التنمية. ويستند هذا النهج إلى الإدارة الاقتصادية السليمة أي الإصلاح التشريعي والتنظيمي، ويسهم في وضع الحكومات على مسار إنمائي أكثر شمولاً سعيا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٦٧ - وعقدت الإسكوا في أيار/مايو ٢٠١٨ في تونس العاصمة اجتماعا لفريق خبراء بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية. واعترف المشاركون في الاجتماع بأن مسائل النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، والاستقرار المالي، والمالية العامة السليمة في المنطقة تُعطى أولوية سياسية أدنى في المنطقة مقارنة بحل النزاعات. وسعى المشاركون إلى تحويل هذا المنظور واستكشاف الظروف المؤاتية لتخطيط تنمية وطنية جيدة، وشددوا على أن التطورات الاجتماعية - الاقتصادية الإيجابية والحوكمة الاقتصادية السليمة أمران أساسيان لمنع نشوب النزاعات السياسية وتسويتها.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٦٨ - تعد تعبئة الموارد وتحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية من الأدوات التمكينية الحاسمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تدرس الإسكوا التحديات التي تواجه التنسيق المالي والنقدي في المنطقة. وينبغي أن تساعد نماذج الاقتصاد الكلي المتوخاة التي تضعها اللجنة على تحسين طرق تحديد الآثار المترتبة على عدم كفاية التنسيق بين السلطات المالية والنقدية، مما يؤدي إلى تقديم توصيات بشأن السياسات للحكومات. وستساعد النماذج أيضا على وضع السياسات التي تعزز النمو والتنمية الاجتماعية بما يتجاوز مجرد تصحيح أوضاع المالية العامة. وتلقت الإسكوا في عام ٢٠١٨ طلبات لتقديم المساعدة التقنية من الأردن وتونس والكويت من أجل تصميم أدوات رصد للإنفاق الاجتماعي ولقطاع الاقتصاد الكلي، في حين طلب العراق الدعم في مجال إصلاح السياسة المالية لتحقيق التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

٦٩ - وكانت الرسالة الرئيسية لتقرير اللجنة المبتكر ”إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية“ هي أن السياسة المالية أمر أساسي من أجل الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي على الطريق المؤدي إلى تنمية أكثر استدامة وشمولا للجميع. ويجب أن يقترن ذلك بإصلاحات إدارية واستقرار سياسي. وقدم التقرير التوصيات التالية:

(أ) تصميم السياسات المالية العامة لتعزيز التحول الاقتصادي والعمل اللائق؛

(ب) اتخاذ خيارات الميزانية الرامية للحد من الفقر وعدم المساواة، وسد العجز في مجالات الرعاية الصحية والسكن والتعليم؛

(ج) توسيع نطاق الحيز المالي والمحافظة عليه عن طريق زيادة الإيرادات؛

(د) تسخير إدارة الإنفاق العام لأغراض التنمية المستدامة الشاملة للجميع من خلال تحسين نوعية الحوكمة؛

(هـ) توجيه السياسة المالية نحو السلام والتنمية في البلدان الخارجة من النزاع.

٧٠ - واستفاد الأردن وتونس في عام ٢٠١٨ من برامج تجريبية لتنمية القدرات في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية ورصد الإنفاق الاجتماعي، قدمتها الإسكوا. وتوسِّع البرامج نطاق حصول صانعي السياسات على الأدوات القائمة على الأدلة من أجل تحسين التحليل وتنفيذ الإصلاح.

٧١ - وتقدم اللجنة أيضا الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تحسين ميزانياتها وسياساتها المالية من خلال عمليات تقييم السياسات المرتكزة على الأدلة وتصميم سياسات التمويل المناسبة، وذلك بهدف تعبئة الموارد المحلية والدولية التي تمس الحاجة إليها. وتساعد الإسكوا الدول الأعضاء، من خلال الدراسات التحليلية واجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية، على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تقدم الإسكوا المساعدة التقنية، مع التركيز على اتفاقات الاستثمار، والكفاءة الضريبية، وتحويلات العاملين في الخارج، وتعميم الخدمات المالية، وإدارة الديون.

٧٢ - ويشكل تسخير تدفقات كبيرة من التحويلات المالية مجالا حافلا بالإمكانات الواعدة للدول الأعضاء في الإسكوا لتمويل جهودها الإنمائية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن المنطقة تتلقى سنويا تحويلات مالية قدرها نحو ٥٠ بليون دولار، أي قرابة ضعف ما تتلقاه من مساعدة إنمائية رسمية ومعونة رسمية، وأكثر بنحو ٢٠ في المائة مما تتلقاه من استثمارات أجنبية مباشرة.

٧٣ - ولم تعد التحديات التي تواجه المنطقة العربية محصورة في العوامل التقليدية التي تؤثر على الضعف الاقتصادي. فالتحديات تشمل اليوم طائفة أوسع من العوامل، بما في ذلك ارتداد الاستثمار المباشر الأجنبي؛ والقيود المفروضة على رأس المال الخاص وانتكاساته؛ وحالة المديونية الحرجة؛ وضعف النمو التجاري، وزيادة التعرض للتمويل غير المشروع. ولذلك فهناك حاجة ملحة للإصلاح على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ولتنسيق السياسات، وتقف الإسكوا في طليعة هذه الجهود في المنطقة العربية، حيث تقدم التحليل والتوصيات، وتعمل كمنصة لبناء توافق الآراء وتبادل المعلومات.

٧٤ - وأدى العمل الجاري الذي تضطلع به الإسكوا في مجال تمويل التنمية إلى قيامها، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، باستضافة مؤتمر دولي حول ”تمويل التنمية المستدامة: كبح التدفقات المالية

غير المشروعة“ في بيت الأمم المتحدة في بيروت قبيل انعقاد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيُعقد في عام ٢٠١٩. وساعد المؤتمر على تعبئة تمويل التنمية الطويل الأجل ودعا إلى الانتقال من تمويل المشاريع الفردية إلى تمويل التغيير المفضي إلى التحول. وشجع المؤتمر أيضا على اتخاذ تدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي لا تزال تتغير سواء من حيث الحجم أو التعقيد، مما يقوض الجهود الوطنية الرامية إلى تمويل التنمية المستدامة.

٧٥ - ويشكل التمويل الإسلامي مجالا آخر من مجالات مصادر التمويل الابتكارية التي تستكشفها الإسكوا. فالتمويل الإسلامي يمثل موردا كبيرا وغير مستغل بالقدر الكافي لتمويل الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: إذ يُقدَّر أن المجموع الحالي لموارد التمويل الإسلامي يتجاوز ٢,٣ من تريليونات الدولارات، وينمو بمعدل عشري سريع.

٧٦ - وتشاركت اللجنة في تنظيم حلقة عمل بشأن التمويل الإسلامي في الحسابات القومية مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ودرست حلقة العمل تقسيم المؤسسات المالية الإسلامية إلى قطاعات، وتصنيف الأدوات المالية الإسلامية وما يقابلها من إيرادات الملكية، وحساب نواتج الخدمات المالية الإسلامية والقيمة المضافة المتولدة عن هذه الخدمات، والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية في جمع الإحصاءات عن التمويل الإسلامي.

٧٧ - واستفادت حلقة العمل من تركيز الإسكوا الشديد على البيانات والإحصاءات كوسيلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، قدمت الإسكوا الدعم للحكومات العربية من أجل إنتاج بيانات وإحصاءات ذات صلة بالموضوع وموثوقة وحديثة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأُحرز تقدم في مواءمة الممارسات الإحصائية الوطنية مع المعايير والأساليب والمفاهيم الإحصائية الدولية. وأدى التعاون إلى إنتاج الدول الأعضاء لبيانات لم تكن متاحة من قبلُ، إلى جانب تحسّن نوعية البيانات الإحصائية الحالية، وبالتالي تحسّن ملاءمة البيانات لصنع السياسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتجلت أوجه التحسّن من خلال تزايد مستوى تنفيذ آخر تنقيح لنظام الحسابات القومية.

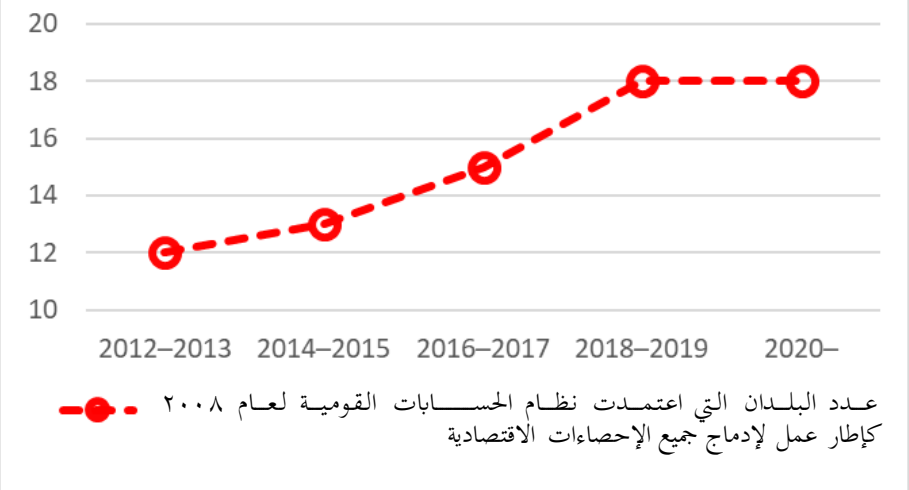

الإحصاءات: الملامح البارزة الرئيسية

٧٨ - من خلال عملها المتصل بالاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، ساعدت الإسكوا وشركاؤها الاستراتيجيون البلدان على صياغة استراتيجيات إحصائية من أجل دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٩ - وفي إطار تطوير الإحصاءات المتعلقة بالمجموعات الضعيفة، نفذ ١٦ بلداً المتطلبات الأساسية للمبادئ التوجيهية الإقليمية التي تتبعها الإسكوا لإنتاج إحصاءات عن الأشخاص ذوي الإعاقة. وأثنى الخبراء الدوليون في مجال إحصاءات الإعاقة على الإسكوا لاعتماد المبادئ التوجيهية التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة. ونُشرت مجموعة أدوات متكاملة للإحصاءات الجنسانية، وسيتلقى ما مجموعه ١ ٥٠٠ متدرب تقريبا التدريب في هذا المجال.

٨٠ - وفي مجال الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، أكمل ثلاثة بلدان (الأردن ومصر ودولة فلسطين) و ٧ كيانات دون وطنية (الإمارات السبع التي تشكل الإمارات العربية المتحدة) جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ باستخدام التقنيات الحديثة في جمع البيانات، بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية المحمولة، والكشف الآلي عن الإحداثيات الجغرافية المكانية، واستخدام المصادر الإدارية للبيانات. وعلاوة على ذلك، يقدم خبراء من الأردن ومصر ودولة فلسطين المساعدة التقنية للبلدان الأخرى في مجال التحضير للتعدادات و/أو الاستقصاءات الشاملة للسكان والمساكن ويتشاطرون خبراتهم معها.

٨١ - وفيما يتعلق بالإحصاءات الاقتصادية، اعتمد ١٨ بلدا نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٨ كإطار شامل لجميع الإحصاءات الاقتصادية مع تجميع جداول العرض والاستخدام. وأطلقت اللجنة مبادرة عالمية أسفرت عن وضع مبادئ توجيهية تعكس التمويل الإسلامي في نظام الحسابات القومية، وهي تقود هذه المبادرة. وطبقت ستة بلدان على نحو تجريبي المؤشرات المنسقة لأسعار المستهلكين في عام ٢٠١٨، بينما ينتج ١٣ بلدا بياناته الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بتكافؤ القوة الشرائية بوتيرة سنوية - وفي هذا الصدد، استفادت الإسكوا من الدعم المالي الكبير الذي يقدمه البنك الدولي، من خلال مشروع برنامج المقارنات الدولية، لأكثر من عقد من الزمن.

٨٢ - ويمثل النشر الإلكتروني لبيانات التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في الإسكوا، بما يتضمن ملامح قطرية لفرادى البلدان، نهجا جديدا لنشر البيانات في شكل إلكتروني سهل الاستخدام (انظر: www.unescwa.org/sub-site/external-trade-escwa-member-countries). ويوفر الموقع الشبكي منشورا مكتملا للملامح القطرية، باستخدام أدوات تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، مع توفير محتوى موضوعي قيّم وتحليل وصفي للبيانات. وخلال الأشهر الستة الأولى منذ نشره في نيسان/أبريل ٢٠١٨، اطلع عليه حوالي ٢ ٠٠٠ مستخدم على الصفحة عبر الإنترنت.

٨٣ - وأطلقت اللجنة بوابتها الثنائية اللغة للبيانات في عام ٢٠١٨، مما أتاح الإحصاءات الوطنية للجميع عبر الإنترنت من خلال عروض بصرية قابلة للتكييف وتحديثات منتظمة من مكاتب الإحصاء الوطنية (انظر https://data.unescwa.org).

رابعا – بقعة ضوء: تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة

٨٤ – في عام ٢٠١٨، عملت الإسكوا على إثراء ومواءمة استجابة الدول الأعضاء فيها لاتجاهات التكنولوجيا والابتكار العالمية والإقليمية من خلال عملية وطنية وإقليمية ابتكارية تربط مسارات العمل الأحد عشر لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات مع أهداف التنمية المستدامة في خمس مجموعات كلية، وذلك في إطار برنامجها المتعلق بمجتمع المعلومات ومركز الاقتصاد الرقمي للمنطقة العربية.

٨٥ – وأيدت الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة جهود الإسكوا في اجتماع تشاوري عُقد في آذار/مارس ٢٠١٨. وأعادت الجهات صاحبة المصلحة تأكيد التزامها بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في الدورة الوزارية الثلاثين التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ وفي الوثيقة الختامية المنبثقة عنها ألا وهي توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تعاونت الإسكوا مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بغية إدماج استقصاء الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية في أعمالها. وبهدف معالجة مختلف أوضاع البلدان العربية فيما يتعلق بالتنمية الرقمية، استحدثت اللجنة مجموعة أدوات تقييمية تقاسمتها مع جهات التنسيق الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وسيؤدي هذا العمل إلى إعداد تقارير وطنية عن التنمية الرقمية ستثري التقرير الإقليمي العربي عن التنمية الرقمية الذي سيصدر لأول مرة في عام ٢٠١٩.

٨٦ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في عمان، عقد مركز التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاجتماع السادس للجنة الفنية لبلورة أولوياته البرنامجية بما يتسق مع نتائج الدورة الوزارية الثلاثين وتوافق بيروت، وكذلك الأولويات التكنولوجية المتغيرة في المنطقة. وكان من بين المشاركين خبراء في مجال التكنولوجيات الناشئة من جميع أنحاء المنطقة، يمثلون الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، والقطاع الصناعي والقطاع العام والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

٨٧ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استضافت الإسكوا حوارا إقليميا واجتماعا للخبراء بشأن ترابط حوكمة الإنترنت والأمن السيبراني، تمحور حول موضوع تعزيز الثقة في الفضاء السيبراني، ونُظم بالشراكة مع جامعة الدول العربية في إطار التحضير للمنتدى العربي الخامس لحوكمة الإنترنت. وقام قرابة ٥٠ مشاركا من ١٤ بلدا عربيا بوضع توصيات بشأن مسائل الثقة والسلامة والأمن على الإنترنت تتسق مع خريطة الطريق الثانية التي وضعتها الإسكوا وجامعة الدول العربية لحوكمة الإنترنت، وتولوا بلورة برنامج المنتدى الخامس.

٨٨ – وبالإضافة إلى العمل الذي قامت به الإسكوا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا على المستوى الوطني، اعتمدت مصر قانونا جديدا بشأن حوافز العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي المغرب، اعتُمدت خطة خماسية للبحوث العلمية تستند إلى خريطة طريق وُضعت بالتعاون مع الإسكوا، بينما بدأ العمل على وضع استراتيجية وطنية للمدن الذكية. وقدمت الإسكوا الدعم للمغرب، مع التركيز على البنى التحتية، وإمكانية الوصول، وتمكين المواطنين، وانفتاح البيانات وتوافرها، والابتكار، وريادة الأعمال، والخدمات والتطبيقات، والحوكمة والمؤسسات، وآليات القياس.

٨٩ – وفي عام ٢٠١٨ أيضاً، زودت الإسكوا حكومة موريتانيا بخريطة طريق لوضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي، نتيجة إيفاد بعثة ميدانية بناءً على طلب من وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلان والاتصال.

٩٠ - وفي السودان، قدمت الإسكوا الدعم إلى المكتب القومي لتشغيل الخريجين من الحاضنات التكنولوجية، وتبادلت أفضل الممارسات، وأوصت بوضع نموذج قبل إطلاق حاضنة المقرن في عام ٢٠١٩.

الحكومة المفتوحة

٩١ - عقدت الإسكوا حلقة عمل إقليمية بشأن الحكومة المفتوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتلقى المسؤولون الحكوميون من جميع أنحاء المنطقة تدريباً على تعزيز الحكومة المفتوحة بالاستناد إلى الإطار الحكومي المفتوح ذي المراحل الأربعة الذي وضعته اللجنة. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أنشأ مجلس الوزراء في دولة فلسطين لجنة خاصة للبيانات المفتوحة تشمل عدة وزارات والقطاع الخاص. وطلب الأردن والسودان تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن الحكومة المفتوحة. وعلى مدى عام ٢٠١٨، قامت الإسكوا باستعراض وإثراء استراتيجية التحول الرقمي في الأردن، مما شمل تقديم أكثر من ٤٠ استشارة للجهات صاحبة المصلحة ومما سيسفر عن إطلاق استراتيجية جديدة في عام ٢٠١٩.

٩٢ - وعقدت الإسكوا حلقة عمل أخرى متمحورة حول التنفيذ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم فيها تسليط الضوء على الأدوات والإجراءات لتنفيذ ممارسات الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية. ووضعت اللجنة إطارا للحكومة المفتوحة، يستند إلى النظم القائمة، باستخدام مخطط رباعي المراحل الأربع (الانفتاح والمشاركة والتعاون والمشاركة) ويمكن للحكومات والمؤسسات العامة أن تستخدم الإطار لكي تقوم على نحو منهجي باستحداث وتطوير مفهوم الحكومة المفتوحة.

الاستفادة من الشراكات لأغراض التنمية المستدامة

٩٣ - تواصل الإسكوا تزويد المنطقة العربية بمنبر إقليمي مخصص لتبادل المعارف وتنسيق السياسات. وهي بمثابة قناة يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يطّلع على الاحتياجات المحلية والوطنية، كما يمكن لاتفاقات التنمية الدولية بدورها أن تترجم من خلالها إلى إجراءات إنمائية على الصعيدين المحلي والوطني. ولتحقيق هذه الأهداف، تستفيد الإسكوا من الشراكات الوثيقة وواسعة النطاق التي بنتها على مدى سنوات عديدة مع منظمات إقليمية أخرى، من قبيل جامعة الدول العربية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية. كما أقامت الإسكوا شراكات مع مختلف الدوائر المحلية والإقليمية التي لها أهمية مركزية للنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٩٤ - ونظمت اللجنة والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية. واستفاد المنتدى من الجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز وعي البرلمانيين بدورهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. وربطت المداولات المهام البرلمانية بمبادئ التنمية المستدامة وآثارها على صنع السياسات.

٩٥ - وفيما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص، بادرت الإسكوا بإعادة تحديد تعاونها مع الشبكة المحلية للاتفاق العالمي (فرع لبنان)، ودعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المشارِكة في الاتفاق العالمي إلى ريادة العمل المتعلق بتحقيق النواتج المتصلة بالتمويل الخاص المحلي والشمول المالي في المؤتمر الدولي الأول المعني بتمويل التنمية المستدامة الذي عُقد في بيروت يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ومهدت الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر لاتخاذ إجراءات ملموسة تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية

المتعلقة بالأخذ بنهج قائم على المبادئ إزاء التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال من أجل النهوض بمبادئ الاتفاق العالمي، وتوفير سبل إقليمية لتعبئة القطاع الخاص من أجل المضي قدماً بخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠. وتستفيد اللجنة أيضاً من صلاحيتها المتعلقة بعقد الاجتماعات وتعتمد على شبكات القطاع الخاص القائمة للمشاركة في المناقشات السياساتية الدائرة في إطار اجتماعات أفرقة الخبراء والهيئات الحكومية الدولية التي تستضيفها الإسكوا.

٩٦ - وللاستفادة من الشراكة مع المجتمع المدني، عقدت الإسكوا سلسلة من حوارات المجتمع المدني ركزت على عدة دول أعضاء في الإسكوا وعلى مجالات محددة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبيل الهدفين ١٠ و ١٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظمت الإسكوا اجتماعا إقليميا للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية استعرض الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية وعمليتي متابعته واستعراضه. ويسرت أيضا تبادل المعارف والخبرات فيما بين المنظمات وكذلك إطلاق منبر للحوار بشأن التنمية المستدامة.

٩٧ - وقدمت اللجنة الدعم لآلية التنسيق الإقليمية للدول العربية من أجل تحقيق قدر أكبر من التماسك والتآزر في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وكانت خطة عام ٢٠٣٠ موضوعاً رئيسياً للاجتماعات السنوية التي عقدتها الآلية في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، نُظمت اجتماع الآلية مباشرة عقب اجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، وعقدت خلاله جلسات مشتركة بشأن خطة عام ٢٠٣٠. كما أنشأت الآلية والمجموعة الإقليمية فريقاً عاملاً مشتركا بينهما معنياً بخطة عام ٢٠٣٠، يتألف من جميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وجامعة الدول العربية. وشاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاجتماع المشترك الذي عقدته الآلية والمجموعة الإقليمية في عام ٢٠١٨، الذي اتُفق خلاله على دعوة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحضور جميع الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المشترك. ويشرف الفريق العامل المشترك على عمل أربع أفرقة عمل متمايزة معنية بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة، و*تقرير التنمية المستدامة العربية*، والبيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية القطرية للتعميم والتسريع ودعم السياسات.

٩٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، واصلت آلية التنسيق الإقليمي للدول العربية ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة تفعيل التزاماتهما بالسعي إلى زيادة التنسيق من خلال الاتفاق على إطار تشغيلي مشترك للتعاون يسعى إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز التنسيق الإقليمي من خلال تحقيق المزيد من الاتساق والتكامل بين اجتماعات آلية التنسيق والمجموعة الإقليمية وأمانتيهما؛

(ب) كفالة زيادة فعالية التحليلات والإجراءات المتعلقة بالمسائل الإقليمية والعابرة للحدود؛

(ج) تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة على إسداء المشورة في مجال السياسات المتكاملة دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(د) تعزيز القيادة والتنسيق في مجال البيانات؛

(هـ) الحد من الازدواجية وتعزيز التعاون في إنتاج المنتجات المعرفية الإقليمية.

٩٩ - كما تشارك اللجنة في رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية الذي يتمثل هدفه الرئيسي في النهوض بالبحوث والتدخلات المشتركة المتعلقة بالهجرة الدولية في المنطقة. وعقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ركّز العديد من الأنشطة المشتركة على تحقيق الغاية ١٠-٧ التي تدعو إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

١٠٠ - وتقيم اللجنة شراكات مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدعم البلدان العربية بينما تقوم بإصلاح نظمها للحماية الاجتماعية. وتقيم اللجنة أيضا شراكة مع منظمة العمل الدولية في مشروع إقليمي مشترك حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من أجل الدفع بنهجٍ مشترك وشامل في جميع أنحاء المنطقة العربية في ما يتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في طريقة تحترم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والعمل اللائق.

١٠١ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الإسكوا مدخلات فنية ومداخلات ومقترحات ووفرت منظورات إقليمية بشأن تمويل التنمية في إطار العمليات المتعددة الأطراف والعمليات التي تقودها الأمم المتحدة والمنتديات والاجتماعات ذات الصلة بتمويل التنمية. واستُرشد بهذه المساهمات في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل خطة عام٢٠٣٠، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ وعمل مجمع الفكر المتعلق بتمويل النتائج الاستراتيجية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ والدورة الاستثنائية المعنية بتمويل التنمية التي نظمتها آلية التنسيق الإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ والمناسبة الجانبية التي عقدتها اللجان الإقليمية بشأن النزعة الإقليمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛ والمناسبة الجانبية التي عقدتها اللجان بشأن المنظورات الإقليمية إزاء تمويل خطة عام ٢٠٣٠، في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في عام ٢٠١٨؛ وحلقة العمل بشأن إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل التصدي للفقر بجميع أبعاده في البلدان المتوسطة الدخل، التي نظمت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في أيار/مايو ٢٠١٨.

المرفق

السنة قيد الاستعراض (المحطات الرئيسية والأحداث)

التاريخ	*المكان*	*البيان*
كانون الثاني/يناير		
١٦ و ١٧	بيروت	حلقة عمل بشأن التجارة والنقل واللوجستيات: تنفيذ نظام النافذة الواحدة العراق
٢٩-٣١	القاهرة	حلقة عمل إقليمية بشأن استخدام التكنولوجيا في تعدادات السكان والمساكن في البلدان العربية
شباط/فبراير		
١٠-١٢	القاهرة	حلقة عمل بشأن العواصف الرملية والغبارية في المنطقة العربية
١٣	دبي، الإمارات العربية المتحدة	اجتماع مديري برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية (القمة العالمية للحكومات لعام ٢٠١٨)
١٣ و ١٤	القاهرة	المنتدى العربي للتوقعات المناخية
آذار/مارس		
٢٢ و ٢٣	مدينة تونس	نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة كعامل تنمية وأداة لمنع نشوب النزاعات: اجتماع فريق الخبراء بشأن دور المجتمع المدني
٢٧ و ٢٨	الرياض	مشاورات وطنية بشأن تقدير كلفة العنف ضد المرأة في المملكة العربية السعودية
نيسان/أبريل		
٣-٥	مدينة الكويت	حلقة العمل الإقليمية العاشرة لتنمية القدرات في مجال مفاوضات تغير المناخ للبلدان العربية
١٥-١٩	عمّان	حلقة عمل لبناء القدرات على نطاق الأمم المتحدة في مجال سياسات الابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
٢٤-٢٦	بيروت	المنتدى العربي للتنمية المستدامة
أيار/مايو		
٨	بيروت	حلقة عمل: إعادة النظر في السياسات الاجتماعية الاقتصادية من أجل التصدي للفقر بجميع أبعاده في البلدان المتوسطة الدخل
٩	مدينة تونس	اجتماع فريق خبراء بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية
حزيران/يونيه		
٢١ و ٢٢	بيروت	اجتماع فريق خبراء بشأن التكنولوجيات الرائدة وخطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية: الآثار على العمالة والشباب

التاريخ	*المكان*	*البيان*
٢٥-٢٨	بيروت	الدورة الوزارية الثلاثون للجنة
تموز/يوليه		
١٦ و ١٧	القاهرة	حلقة عمل لبناء القدرات: الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
٢٥	بيروت	عدم ترك أي امرأة خلف الركب: معالجة التقاطع الجنساني في المنطقة العربية
٢٦	بيروت	اجتماع فريق خبراء بشأن المياه والطاقة والأمن الغذائي: التحديات والفرص في مرحلة بناء السلام
آب/أغسطس		
١٤	بيروت	استكشاف البدائل في مجال السياسة العامة لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع
٢٨ و ٢٩	بيروت	اجتماع فريق خبراء بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المؤسسات في البلدان العربية
أيلول/سبتمبر		
١٨ و ١٩	بيروت	حلقة عمل إقليمية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية
١٨-٢٠	القاهرة	اجتماع فريق خبراء مشترك بين الوكالات بشأن تحسين إحصاءات الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق أهداف التنمية المستدامة
٢٥-٢٧	بيروت	حلقة عمل إقليمية بشأن الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية
تشرين الأول/أكتوبر		
٣	عمّان	اجتماع فريق خبراء بشأن التخفيف من تداعيات النزاع من خلال التنمية: تفعيل سبل تحقيق السلام في الدول العربية
٢٤ و ٢٥	بيروت	اجتماع فريق خبراء بشأن ”التكنولوجيا كأمل متجدد لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية: واقع أم وهم؟“
٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر	بيروت	المؤتمر الإقليمي العربي للسكان والتنمية: خمس سنوات على إعلان القاهرة ٢٠١٣
تشرين الثاني/نوفمبر		
١٧	بيروت	مؤتمر نموذج الإسكوا الثالث
٢٦-٢٨	بيروت	الدورة التاسعة عشرة للجنة النقل واللوجستيات
٢٧ و ٢٨	بيروت	حلقة عمل إقليمية بشأن إدارة السلامة المرورية في البلدان العربية
٢٨ و ٢٩	بيروت	المؤتمر المعني بتمويل التنمية المستدامة: الحد من التدفقات المالية غير المشروعة
٢٩	بيروت	اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

التاريخ	المكان	البيان
كانون الأول/ديسمبر		
٤	بيروت	اجتماع فريق خبراء بشأن المرأة والسلام والأمن: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والنزاعات والاحتلال والانتقال في المنطقة العربية
٤	بيروت	حوار إقليمي عربي واجتماع فريق خبراء بشأن ترابط حوكمة الإنترنت والأمن السيبراني: تعزيز الثقة في الأمن السيبراني
١٨ و ١٩	بيروت	الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية